

نظام محاسبة التكاليف و دوره في ضمان فعالية التسيير

حرملة سليمة

جامعة سعيدة

صالح الياس

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس

Emails : harmelsalima@yahoo.fr , elyasalah@yahoo.fr

الملخص:

يرتبط ضمان فعالية التسيير بمدى تأثير مختلف الأنظمة المكونة للنظام العام للمؤسسة من أجل تحقيق الأهداف. ولعل من أبرزها مساهمة في الوصول إلى ذلك هي محاسبة التكاليف التي لم تعد طريقة لحساب التكلفة فقط، وإنما أصبحت تعتبر نظاما يعمل على إبراز مراكز التكلفة فيحدد مختلف تكاليف هذه المراكز أو المؤسسة ويحللها ويدرسها عنصرا بعنصر بالشكل الذي يسمح بإنتاج معلومات تستطيع الإدارة الاعتماد عليها في حل المشكلات ، سواء في مجال التخطيط أو الرقابة أو اتخاذ القرارات والتي تكون أكثر دقة إذا ما استعملت أحدث الطرق والتقنيات الحسابية والتسيير التي عرفها هذا النظام، كطريقة التكاليف على أساس الأنشطة ABC .

الكلمات المفتاحية: محاسبة التكاليف، النظام، فعالية التسيير، الأهداف، طريقة ABC

Résumé .

une grande façon par la contribution des différents L'efficacité de gestion est reliée d' systèmes de l'entreprise dans l'atteinte de ses objectifs. La comptabilité des coûts constitue plus qu'une méthode de calcul l'un de ses principes systèmes, elle est considérée aujourd'hui des couts, mais un système qui détermine les différents centres de coûts et analyse les coûts de ces centres élément par élément...pour enfin produire des informations par les quelles les dirigeants de l'entreprise peuvent en baser pour la planification ; le contrôle et la bonne prise Ces informations peuvent être plus fiables et plus précises si de nouvelles de décisions. méthodes seront utilisées comme la méthode ABC.

Mots clés :

La comptabilité des coûts, système, l'efficacité de gestion, objectifs, la méthode ABC.

مقدمة:

إن كبر حجم المؤسسات و شدة المنافسة فيما بينها إضافة إلى البيئة الحديثة التي أصبحت متسمة بالتغيرات السريعة وعدم التأكد جعل هذه المؤسسة أمام تحدي ضرورة استعمال الأنظمة الحديثة والمفاهيم العلمية للتحكم في التسيير من أجل تحقيق أهدافها وتجنباً للوقوع في تهديدات خروجها من السوق وزوالها، فمثلاً على المستوى المحاسبي و المالي لم تعد المؤسسة قادرة على استيعاب واستعمال معلومات مقتصرة على تسجيل عملياتها المختلفة بصفة إجمالية وعامة لتحديد مركزها المالي ونتائجها في نهاية فترة زمنية معينة و إنما أصبح عليها تحديد وضعيتها ومركزها الحقيقي عن طريق تدعيم نظامها التسييري عموماً والمحاسبي خصوصاً بتطبيق نظام أكثر فعالية يتمثل في نظام محاسبة التكاليف الذي أصبح يلعب دوراً هاماً في توضيح عملية التسيير من خلال تحديده وحسابه لمختلف التكاليف المتعلقة بمنتجات المؤسسة أو خدماتها والتي تعد أصلاً العوامل الرئيسية لقيامها.

تستطيع محاسبة التكاليف ليس فقط حساب التكلفة وإنما تعتبر نظاماً تسييرياً بحثاً يعمل على إبراز مراكز التكلفة فيحدد مختلف تكاليف هذه المراكز أو المؤسسة ويحللها ويدرسها عنصراً بعنصر بالشكل الذي يسمح بإنتاج معلومات تستطيع الإدارة الاعتماد عليها في حل المشكلات سواء في مجال التخطيط أو الرقابة أو اتخاذ القرارات والتي تكون أكثر دقة إذا ما استعملت أحدث الطرق والتقنيات الحسابية والتسيير التي عرفها هذا النظام.

1- مفهوم نظام محاسبة التكاليف:

"تعتبر المحاسبة التحليلية أداة من أدوات الإدارة الحديثة و هي عبارة عن تقنية لمعالجة المعلومات المستمدة من المحاسبة العامة، و خاصة الأصناف 3، 6، 7، 8، بالإضافة إلى معلومات إضافية أخرى تعمل على تحليلها من أجل الوصول إلى نتائج على أساسها يتخذ مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة، كما تقوم بدراسة ومراقبة المردودية و تحديد فعالية التنظيم" (محمد بوخمخيم 2007. ص 136). حيث أن هدف محاسبة التكاليف الأول هو حساب تكلفة المنتج وذلك باستعمال عدة طرق كطريقة التكاليف الكلية (الأقسام المتجانسة)، الطرق الجزئية (التحميل العقلاني، التكاليف المتغيرة، التكلفة الهامشية)، طريقة التكاليف المعيارية. وبما أن هذه الطرق تعمل وفق مراحل

منتظمة من مدخلات وتشغيل إلى مخرجات فقد اعتبرت كنظام فرعي في المؤسسة حيث "يؤدي نظام محاسبة التكاليف دورا هاما في الوحدة، إذ تعتمد عليه الإدارة في توفير البيانات و المعلومات اللازمة للعملية الإدارية سواء في مجال التخطيط أو مجال الرقابة واتخاذ القرارات، و بالتالي يساعدها في زيادة كفاءة و رفع معدلات الربحية التي تحققها"(أحمد حلمي جمعة 1999 ص6).

وقد يكون هذا النظام يدويا أو آليا حسب درجة استيعاب المؤسسة لمدى أهميته خاصة و أن تطبيق محاسبة التكاليف ليس إلزاميا، و كذا حسب التنظيم الإداري، حيث أن تطبيق محاسبة التكاليف يتطلب تنظيما إداريا مرنا و غير مركزي و الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لأداء دوره بكل فعالية من حيث إنتاج و إيصال المعلومات الضرورية في الوقت المناسب. فكلما تحقق ذلك كلما كانت التقارير الناتجة عنه على درجة عالية من الثقة تفيد في تفعيل العملية التسييرية وتحقيق الأهداف التنظيمية، فهو يتطلب دراسة جيدة قبل تصميمه، إذ يكون ذلك وفق مجموعة من المراحل المنتظمة، كما أن "موقع محاسبة التكاليف في الهيكل التنظيمي للمؤسسة يختلف من إدارة إلى أخرى، وكلما كانت تابعة لهيئة مراقبة التسيير فإن دورها يكون فعالا، وبدورها مراقبة التسيير لا تكون فعالة إلا إذا كانت تابعة للمدير العام"(رحمون هلال 2004-2005 ص137).

2- تطورات محاسبة التكاليف:

إن الطرق التقليدية لمحاسبة التكاليف عرفت عدة نقائص، أدى ذلك إلى إيجاد طريقة أخرى أكثر دقة و عقلانية، وهي طريقة حساب التكلفة على أساس الأنشطة (ABC)، والتي تدخل ضمن الطرق الكلية لمحاسبة التكاليف.

بدأت بوادر هذا النظام مع سنوات الخمسينات (50) لتتضح أكثر في سنوات الستينات (60)، "حيث يشير "Johuson" أن مفهوم النشاط قد ظهر لأول مرة في شركة جنرال إلكتريك (G.E) الأمريكية عام 1963"(إسماعيل يحيى التكريتي 2006 ص161). إذ عينت هذه الشركة فريقا من قسم المراقبين لدراسة و اقتراح الطرق للسيطرة على التكاليف غير المباشرة، فقد أصبح النظام التقليدي عاجزا عن السيطرة على هذه التكاليف بسبب مختلف التطورات التي حصلت على أنظمة وتقنيات الإنتاج، و توزيع نشاطات المؤسسة و كبر حجمها، و تعدد المنتجات، إضافة إلى ارتفاع التكاليف غير المباشرة. "فحسب "P.lornio" أصبحت التكاليف غير المباشرة في الوقت الحالي تمثل 70 % من التكاليف الكلية، في حين

كانت لا تمثل سوى 10 % في النظام التقليدي" (Alazard Claude, Sépari Sabine 2004 p250).

وحتى تستطيع المؤسسات مواجهة المنافسة، كان لابد لها من إتباع نظام جديد لحساب التكاليف يضمن توفير معلومات دقيقة تفيد في إنتاج قرارات صحيحة، إذ أن لهذا النظام دور كبير في التسيير من خلال مخرجاته خاصة إذا استحسن استعمالها من خلال ما يسمى بنظام التسيير على أساس الأنشطة (ABM). و قد تعددت الآراء و الأفكار بين الباحثين الأمريكيين والأوروبيين "إلا أن الاعتراف الحقيقي بهذا النظام كان في بداية التسعينات، حيث أشار كل من "Innés" و "Mitchipl" عام 1995 إلى أن 20 % من شركات إنجلترا تبنت نظام ABC" (إسماعيل يحي التكريتي 2006 ص161).

"إن نظام (ABC) يساعد على الإجابة على الأسئلة التالية: كم تكلفنا المنتجات؟ كم تكلفنا النشاطات؟ كم تكلفنا العمليات؟ كيف يمكن ترجمة العلاقة بين نشاط غير مباشر و تحقيق المنتج؟" (CorfmaT 2000 P118 Daniel t et autres)، و ذلك من خلال "التركيز على فكرة أن الأنشطة هي التي تستهلك الموارد و المنتجات تسهلك الأنشطة، بعكس الطرق التقليدية التي تركز على أن المنتجات هي التي تستهلك الموارد" (Calmé Isabelle et autres 2007 P337).

وهكذا فإن تحميل التكاليف يكون إلى مراكز الأنشطة ومن تم إلى المنتجات، ويتم ذلك عن طريق موجه أو مسبب التكلفة والذي يكون أكثر دقة من مفتاح التوزيع.

كما أن "النشاط هو مجموعة منظمة و مرتبة من الأشخاص، التكنولوجيا، والطرق والتي في الأخير تقدم منتوجا ما" (Mendoza Carla et autres 2004 P151).

3- التسيير على أساس الأنشطة ABM :

يعتمد التسيير على أساس الأنشطة على المعلومات المحصل عليها من نظام ABC حيث يعد هذا الأخير الأداة الرئيسية والفاعلة لمراقبة التسيير في نظام ABM من حيث اعتباره نظام للمعلومات واستخدامه للتقنيات المساعدة على اتخاذ القرارات وبرمجة العمليات وإعداده الموازنات وذلك من أجل الإدارة بكل فعالية من خلال التحسين المستمر للقيمة التي يراها الزبون في النشاط.

إذ " يعد نظام ABM شكل جديد للقيادة أو الإدارة يساعد المؤسسة على الإجابة على الأسئلة التالية :
ما هو المنتج؟ ما هي تشكيلة المنتجات؟ من هم الزبائن؟ هل نستمر أم لا؟ أو ما هي النشاطات وما
هي الأقسام التي تركز عليها المؤسسة جهودها للتحسين وتقليص التكاليف" (Daniel 2000 p118.
(corformat

4- مفهوم و مبادئ التسيير :

جاء مفهوم التسيير في عدة تعاريف، والتي تختلف باختلاف المدارس والنظريات فمثلا
"يقول فريدريك تايلور: أن الإدارة هي أن تعرف بالضبط ماذا تريد ثم تتأكد من أن الأفراد يؤدونه
بأحسن و أرخص طريقة ممكنة، و يقول هنري فايول أن معنى أن تدير هو أن تتنبأ و تخطط و تنظم
وتصدر الأوامر وتنسق و تراقب"(جميل أحمد توفيق 1999 ص107)

* و في تعريف آخر: "يعرف التسيير أو المناجمنت على أنه فعل و عمل أو فن أو طريقة لإدارة
المؤسسة لتخطيط تطورها، تنظيم نشاطاتها ومراقبة نتائجها أو أيضا مجموعة من العمليات و التي توصل
المؤسسة إلى الوصول بطريقة فعالة إلى نتائج توافق أهدافها"(Baron Syline, Jean Bernard
(ducrou 2009 p59

حيث أن مختلف التعاريف تتمحور حول أن التسيير أو إدارة الأعمال تجمع بين شقين الأول هو
التسيير الإستراتيجي و الذي يتمثل في الإستراتيجية التي تضعها خاصة الإدارة العليا من أجل معرفة
فرصها، وتجنب تهديداتها اتجاه السوق أو البيئة التي تعيش فيها. أما الثاني فهو التسيير العملي والذي
عن طريقه تعمل المؤسسة على كيفية استغلال مواردها داخليا و تنظيمها وكل ذلك من أجل تحقيق
الأهداف، بالإضافة إلى أنه يقوم على مجموعة من المبادئ و هي التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة
واتخاذ القرارات، و التي إذا ما أنجزت بفعالية حققت أهداف المؤسسة.

5- الفعالية و تحقيق الأهداف :

إن المؤسسات و إدارتها مطالبة في الوقت الحالي ، و في ظل ما يشهده السوق من منافسة إلى
السعي نحو تحقيق الفعالية و الفاعلية لأن الوصول إلى ذلك يعني أن المؤسسة تحقق أهدافها ، فالأولى
تتظر إلى مدى تحقيق الأهداف بالمقارنة مع الأهداف المحددة مسبقا أما الثانية فتتظر إلى مدى تحقيق

الأهداف بالنظر و التركيز على الوسائل المستعملة، حيث يمكن تمثيل ذلك من خلال العلاقتين التاليتين
(عبد الرزاق بن حبيب 2006 ص 127) :

العلاقة 1: الفعالية = الأهداف المحققة / الأهداف المحددة

العلاقة 2: الفاعلية = الأهداف المحققة / الوسائل المستعملة

إن هذه الازدواجية بين كل من الفعالية و الفاعلية هو ما يحقق لنا النجاعة. وتعتمد الفعالية على مجموعة من المؤشرات في قياسها من أهمها هي تحقيق الأهداف ، إذ أن الأهداف ترتبط بالنهايات و تحديدا إلى الفترات الطويلة الأجل، وهكذا فإنها تعتبر كمعيار لفعالية التسيير إذ تعتمد المؤسسة في تحديدها للأهداف على تحديد الأهداف الإستراتيجية أولا والتي تنتج عنها أهداف فرعية، ثم تحديد مجالات التطبيق أو مختلف الإستراتيجيات والتقنيات التي نستعملها من أجل بلوغ هذه الأهداف، ومن بين التقنيات نجد محاسبة التكاليف لاسيما الطرق الحديثة منها، فلا تستطيع المؤسسة ضمان فعالية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات أو العملية التسييرية ككل دون استعمال أنظمة مميزة كنظام محاسبة التكاليف الذي له أبعاد متعددة ليس فقط حساب التكاليف وإنما توجيه سلوك هذه التكلفة إلى الرشد والعقلانية من خلال تحليلها وتحليل مختلف الأعباء المتعلقة بها واستعمالها في إعداد الخطط وفي رقابة ما خطط له، وإيجاد مسببات هذه التكلفة حتى يتم التحكم فيها والتخلي عن كل النشاطات التي من شأنها أن تسبب تكاليف إضافية، وبالتالي اتخاذ القرارات الصحيحة.

كما أن الحديث عن فعالية التسيير وتحقيق الأهداف من وجهة نظر محاسبة التكاليف وحده غير كاف، إذ أن ذلك يعني تضافر كل الجهود داخل المؤسسة ،بمعنى تحقيق الأهداف الفرعية أولا أي أن كل وظيفة في المشروع ملزمة بالوصول إلى أهدافها المسطرة ،إضافة إلى وعي المسيرين بضرورة دراسة كل الإستراتيجيات دراسة واعية من انتهاج لسياسات تسويقية تسمح بالإبداع و الابتكار بوضع محفظة للنشاطات داخل السوق وتنويع المنتوجات أو التطوير من المنتوجات الحالية والتركيز على جودتها بالاعتماد على تكنولوجيات حديثة واختيار مناسب للأسواق وطرق مرنة للتوزيع والاتصال، إضافة إلى سياسات لاختيار اليد العاملة المؤهلة أيضا من خلال دراسة فعالة لسوق العمل والسهر على تسيير جيد لهذه الموارد.....، و كل ما من شأنه المساهمة المباشرة أو الغير مباشرة في بلوغ الأهداف.

و مما يزيد تأكيدا إلى كون أن الأهداف العامة تتحقق بتحقيق الأهداف الخاصة أو الفرعية أولا هو النظريات الحديثة في التسيير خاصة منها ما يعرف بالإدارة بالأهداف إذ يرى مؤسس هذه النظرية أن أحسن طريقة لتحديد وتحقيق الأهداف هو الإدارة بالأهداف، والتي تقوم على أساس مشاركة كل الأطراف في المؤسسة لبلوغ ذلك.

6- محاسبة التكاليف نظام للتحكم في التسيير وتحقيق الفعالية التسييرية :

أ/ تكلفة المنتج وتحقيق الفعالية: (طريقة الأقسام المتجانسة، طريقة ABC)

-إن لطريقة التكاليف الكلية، دور كبير في تحديد تكلفة المنتج والتي تعتبر وسيلة جد هامة للحصول على سعر المنتج خاصة باستعمال الطرق الحديثة، فالطريقة التقليدية أو طريقة الأقسام المتجانسة تعمل على تقسيم المؤسسة إلى مراكز وتحليل التكاليف وتوزيعها على هذه المراكز ومن ثم تحميلها على التكلفة وسعر التكلفة، "باستعمال وحدات القياس والتي كثيرا ما تكون في طبيعة أحجام والمحددة بطرق إحصائية دون البحث عن الأسباب بينها وبين مراكز التحليل" (Doriath Brigitte 2001 P71) هذا الأمر قد يعقد من مهمة إيجاد التكلفة النهائية بشكل دقيق، أما آل ABC فنعتبر أحسن تطبيقا في إيجاد سعر التكلفة، من خلال التعقيد الذي تتميز به في تحليل التكاليف فلا نجد وحدات القياس وتكلفة المنتج والأقسام فقط وإنما بالإضافة إلى ذلك نجد النشاطات (Demestere (René 2006 p287)، كما رأينا سابقا، والتي تتفرع عن الأقسام، كما نجد موجهات أو مسببات التكلفة وهو ما يفسر الدقة في إيجاد العلاقة بين النشاط والتكلفة عند تحميل التكاليف غير المباشرة، ومنه فإنه كلما كان التحليل والتقييم أكثر كلما كان هناك دقة في تحديد التكلفة النهائية للمنتج .

وبالتالي فإن تحقيق الأهداف الفرعية كتحديد سعر المنتجات المناسب سوف يدفع المؤسسة إلى تحقيق الأهداف العليا وبالتالي تحقيق الفعالية.

ب/ مساهمة التكاليف في الرقابة وتحديد الإنحرافات:

كما أن طريقة التكاليف المعيارية تساهم بشكل كبير في إعداد الموازنات التقديرية التي تحدد عن طريقها المؤسسة تقديرات لمختلف المصاريف والأعباء التي سوف تستعملها مستقبلا، وهو الأمر الذي يسهل من مهمة المقارنة بين الأهداف المخططة والأهداف المنجزة، مما يساعد على الوصول إلى جزء

مهم وفعال في المؤسسة وهو اكتشاف الانحرافات وتحديد المسؤولين عنها، لاسيما إذا استعملت أيضا طريقة ABC في التقدير المستقبلي فهي بذلك سوف تحدد الانحرافات و المسؤولين بشكل أكثر دقة، حيث يقوم نظام ABC بالتنبؤ للإنفاق المستقبلي باستعمال الموارد المتوقعة للتنبؤ عن طريق الموازنة على أساس الأنشطة ABB، "إن هذه الموازنة تسمح بتقديم حجم النشاطات الضرورية لتحقيق أهداف البيع وأهداف الإنتاج وفق معايير والتي هي مسببات التكلفة للموارد وبالتالي تقييم حجم الموارد اللازمة" (Bouin Xavier, François-Xavier Simon 2000 P128) ،ويقصد بتقييم حجم النشاطات هنا هو التنبؤ بالأنشطة التي تحتاج إليها المؤسسة لإنتاج وبيع المنتجات، ليلي ذلك تقدير الموارد اللازمة بحسب الإمكانيات المالية والفنية المتاحة. وبالتالي فإن هذا ما يظهر الدور الفعال الذي تلعبه محاسبة التكاليف في تقييم أداء المؤسسة من خلال التحكم في التكاليف وبالتالي العمل على تحقيق الأهداف.

ج/التكاليف واتخاذ القرارات:

وباعتبار أن اتخاذ القرار يعد أيضا مهمة تسييرية كبيرة ملقاة على عاتق المسيرين فإنه بالضرورة سوف يضطرون إلى استعمال مناهج علمية وطرق كمية في ذلك:

إن حساب عتبة المردودية يعتبر جد مهما بالنسبة للتسيير واتخاذ القرارات إذ أن نسبة كبيرة من وصول المؤسسة إلى تحقيق أهدافها يتوقف على اتخاذ القرارات الصحيحة والتي لا تتم إلا عن طريق استعمال مؤشرات كمية أحسن منها نوعية في كثير من الأحيان، فاستعمال المؤشرات الكمية يفيد في الدقة في بلوغ النتائج مما يسهل ويسرع من عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار أحسنها فعتبة المردودية تساعد على اتخاذ قرارات تتعلق بتطوير أو إيقاف منتوجات ما.

كما تعتبر التكلفة الهامشية ملائمة للقرارات خاصة عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار قبول أو رفض طلبية ما، شراء آلة جديدة، المناولة، تخفيض سعر البيع ، رفع الإنتاج، حيث تعمل المؤسسة على قياس كم سيكلف وما هي الإيرادات التي سوف يحققها مثل هذا القرار (guyaubère Thierry 2000) (P179).

إن طريقة ABC تسمح بوجود نظام محاسبة تكاليف دقيق يعمل على توفير المعلومات الضرورية والدقيقة لمختلف احتياجات مهام المؤسسة من تخطيط و رقابة، و إذا كان نظام ABC يسمح برقابة فعالة على التكاليف وتحليل الانحراف و وبالتالي تقييم الأداء بالشكل الجيد كما رأينا، فإن ذلك سوف

ينعكس بالضرورة على اتخاذ القرارات "فمن خلال توفير هذا النظام للمؤشرات التي تساعد على تحديد أهمية الأنشطة معبرا عنها في شكل تكلفة وتحديد مجالات الوفرة والإسراف في هذه التكلفة سوف يمكن ذلك الإدارة من اتخاذ القرارات المرتبطة بتخصيص الموارد طبقا لأهداف كل نشاط" (حاج قويدر قورين مجلة الكترونية) .

يعتبر قرار تسعير المنتجات ي من أهم القرارات بالنسبة للمؤسسات الصناعية أو الإنتاجية، فاتخاذ مثل هذا القرار لا يتم إلا من خلال تحليل مختلف تكاليف نشاطات المؤسسة والتحكم في توزيع الأعباء الغير مباشرة خاصة لأنها تمثل الجزء الأكثر تعقيدا في توزيعها، وإيجاد مسبب التكلفة الحقيقي لا يتأتى أيضا إلا بنظام كنظام ABC الذي يسمح بالتسيير الجيد لمختلف العوامل التي تربط بين كل من الأنشطة والموارد وأهداف التكلفة، وهذه ميزة لا تتميز بها باقي الطرق الأخرى لمحاسبة التكاليف.

كما أن قرار الشراء من المورد أو التصنيع الداخلي يتوقف أيضا على تحليل مختلف التكاليف المتعلقة بصنع هذا المنتج والتكاليف المتعلقة بالشراء إذ تعمل المؤسسة على دراسة هذه القرارات وتحديد الفرق بين التكاليف المتعلقة بين هاذين البديلين وهنا تلعب محاسبة تكاليف الأنشطة دورها خاصة إذا كانت المؤسسة تقوم بتصنيع هذا المنتج من قبل، فإنها حتما سوف لن تبيع بسعر أقل من التكاليف المحسوبة لهذا المنتج، عندها سوف تقارن ذلك بالتكاليف التي يمكن أن يكلفها شراء هذا المنتج و بالتالي اختيار القرار الصحيح "إذ يؤكد Kaplan أن محاسبة تكاليف الأنشطة قد تلعب دورا رائدا في تحسين العلاقة مورد- زبون أو في اختيار الزبون الأقل تكلفة في الشراء وبالتالي تحسين المر دودية" (CHangrih Tarik, Bruno godey 1998 P 62.63))

خاتمة:

نظام محاسبة التكاليف نظام للتسيير جد مهم جاء ليغطي نقائص أنظمة سابقة كالمحاسبة العامة التي أصبحت عاجزة عن تقديم المعلومات الكافية للمسيرين من أجل تأدية مهامهم وإن كانت ضرورية لأنها تعتبر موردا مهما لبيانات هذا النظام.

يعتبر هدف محاسبة التكاليف الأول هو حساب تكلفة المنتج وهو هدف رئيسي من أجل تسعير منتجات المؤسسة وتحديد هامش الربح لمعرفة إستراتيجيتها التسويقية كما يساعد في تقييم المخزونات، لكنه لا يقتصر على ذلك كما يعتقد الكثيرون وإنما يتعدى إلى أهداف مرتبطة بالتسيير بالمؤسسة ككل

حيث يسمح بتسيير تكاليف المؤسسة عن طريق التخطيط باستعمال الموازنات التقديرية لمختلف التكاليف وترجمتها إلى مبالغ ومراقبتها ومن تم مراقبة المسؤوليات بحسب مراكز المسؤولية التي حددها هذا النظام لتسهيل عملية مقارنة التكاليف المعيارية بالتكاليف الفعلية لمختلف أنشطة الوحدة الاقتصادية لاتخاذ القرارات التصحيحية، وليست تلك فقط وإنما هناك عدة قرارات إدارية أخرى متعلقة بنظام محاسبة التكاليف كتلك المرتبطة بالإنتاج والأرباح التي يحققها وتواريخ تحققها لأن ذلك يعتبر مهما لمعرفة التاريخ الذي سوف يغطي المنتج تكاليفه ويبدأ بالأرباح ومن تم ما هي الأسباب التي سوف تجعل من المنتج يعود إلى حالة الانحطاط... وقرارات أخرى، كقرار الاستثمار أم لا، قبول طلبات الموردين أم لا....

يعتبر التخطيط والمراقبة واتخاذ القرارات من المبادئ التي يقوم عليها التسيير والتي لا تؤدي أهدافها طبعاً إلا بوجود الإطار التنظيمي الجيد والثقافة القيادية الرائدة وهما مبدأين مهمين ومكملين للتخطيط والمراقبة واتخاذ القرارات، فالمسير الجيد هو الذي يكون مواكبا للتطورات والنظريات التسييرية والتي أصبحت تعتمد على أنماط ومداخل إدارية حديثة، كإدارة بالأهداف للعمل من أجل التحسين المستمر والإدارة الدولية كإدارة الجودة الكلية والتي تهدف الوصول إلى مستوى الخطأ صفر ، والنموذج الياباني الذي يركز على الجانب الإنساني أكثر من الجانب الإنتاجي و اختيار الهيكل التنظيمي المناسب لحجم المؤسسة والفهم الجيد لكيفية توزيع المهام والوظائف في هذا الهيكل ...

المراجع:

باللغة العربية:

1. أحمد حلمي جمعة وآخرون، محاسبة التكاليف المتقدمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى 1999.
2. إسماعيل يحي التكريتي، محاسبة التكاليف المتقدمة بين النظرية والتطبيق، دار الحامد الأردن 2006.
3. جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية جمهورية مصر العربية 1999.

4. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة الجزائر 2006.

5. محمد بوخمخيم، التسيير المحاسبي والمالي، دار الحديث للكتاب الجزائر 2007.

6. رحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية الجزائر 2004-2005 .

7. حاج قويدر قورين، نظام محاسبة التكاليف ودوره في مراقبة التسيير بالمؤسسات الاقتصادية ، جامعة الشلف، مجلة الكترونية.

باللغة الفرنسية:

8. ALAZARD Claude, SEPARI Sabine, contrôle de gestion, manuel et application, Paris 2004.
9. BOUIN Xavier , SIMON François Xavier , les nouveaux visages de gestion , dunod, paris 2008.
10. BARON Syline, DUERON Jean Bernard, Le ménagement des entreprise nouvelle matière, nouvelle approche revue française économe N° 131 France, avril 2009.
11. CALME Isabelle et autres, Introduction à la gestion, 2 ème édition dunod ,Paris 2007.
12. CHANGRIH Tarik, GODEY Bruno, outil L'ABC outil D'aide a la décision de coopération revue française gestion 2000 N°4 Janvier Aout 1998
13. CORFMAT Daniel et autres ; la mutation du contrôle de gestion édition d'organisation, Paris 2000.
14. DEMESTERE René et d'autre, contrôle de gestion et pilotage de l'entreprise, dunod, Paris 2006.
15. DORIATH Brigitte, comptabilité de gestion dunod 2ème éditions Paris 2001
16. GUYAUBERE Thierry, MULLER Jaques, Comptabilité de gestion 2ème édition cedex10, paris 2000.
17. MENDOZA Carla et autres, cout et décisions, 2ème édition 2000gualino, Paris 2004

